مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة
(م.ح.إ.ح.ع)

المجلد: 07– العدد: 01 سنة: 2022
ص: من55 إلى 76

المنظمات غير الحكومية وحقوق المرأة في تونس: دراسة حالة "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"

Non-governmental organizations and women's rights in Tunisia: a case study of the "Tunisian Association of Democratic Women"

د/فتحي معيفي*

جامعة العربي التبسي

fathi.maifi@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/02 -تاريخ القبول: 2022/03/15 -تاريخ النشر: 2022/06/01

الملخص:

منذ الاستقلال عام 1956، حظيت المرأة التونسية بجملة من الحقوق والامتيازات المدنية اعتبرت بمثابة "تحولات ثورية" مقارنة بوضع النساء آنذاك في العالم العربي، وقد كفلت هذه الحقوق تشريعات "مجلة الأحوال الشخصية" (صدرت في أوت 1956) التي تمنع تعدد الزوجات وتمنح حق الطلاق للمرأة والحق في التعليم والعمل. لكن هذه الحقوق لم تكن كافية لتحقق للمرأة التونسية المساواة الكاملة مع الرجل ولحمايتها من العنف سواء داخل محيط الأسرة أو خارجها، وهو ما دفع عديد الحركات والجمعيات النسوية للنضال في سبيل الدفاع عن حقوق المرأة التونسية، والتي من أبرزها "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات".

* المؤلف المرسل: *فتحي معيفي*

الكلمات المفتاحية: المرأة التونسية، النساء الديموقراطيات، مجلة الأحوال الشخصية، حقوق المرأة، الجمعيات النسوية.

Abstract:

Since independence in 1956, Tunisian women have enjoyed a number of civil rights and privileges that were considered as "revolutionary transformations" compared to the situation of women at the time in the Arab world. These rights were guaranteed by the legislation of the "Personal Status Code" (issued in August 1956) that prohibits polygamy and grants the right to divorce Women and the right to education and work. However, these rights were not enough to achieve full equality for Tunisian women with men and to protect them from violence, whether inside or outside the family. This prompted many feminist movements and associations to struggle to defend the rights of Tunisian women, the most prominent of which is the "Tunisian Association of Democratic Women".

Keywords: Tunisian women, democratic women, personal status code, women's rights, women's associations.

مقدمة

اشتهرت تونس منذ فترة طويلة بامتلاكها أكثر السياسات تقدمًا بشأن المرأة، لكونها دولة قومية علمانية وحاملة لواء المرأة المتحررة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد بدأت مرحلة وضع حجر الأساس في عام 1956 بإصدار "مجلة الأحوال الشخصية" في أعقاب الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، حيث ألغى التغيير التشريعي معظم الصلاحيات الأبوية فيما يتعلق بقانون الأسرة،

وتم توسيع مجال حقوق المرأة من خلال إصلاح الزواج وإلغاء تعدد الزوجات، كما أعاد تعريف الطلاق بإلغاء حق الزوج في الطلاق من جانب واحد، مما أعطى الزوج والزوجة حقوقًا وواجبات متساوية في إطار قضائي، ونظم الحضانة وأرسى مبدأ النفقة. وكان لدى الدولة الوطنية المولودة حديثًا برنامج بناء كبير لدولة حديثة، ولم تواجه أي تحد سياسي لأن القبائل المتبقية والمؤسسة الدينية لم يكن لها صوت في السياسة بعد الاستقلال، وعلى الرغم من أن "مجلة الأحوال الشخصية" مثلت إصلاحًا حادًا، إلا أن الرئيس "بورقيبة" حظي بدعم كبير من معظم الفصائل، وامتنع المتحمسون عن استيائهم، لا سيما عندما كان الشعب كله يحتفل بالانتصار على المستعمر معتبراً أن البادئ بحقوق المرأة هو أعظم منقذ للأمة.

وبالرغم من احتواء المجلة على العديد من النقائص، فإن حقوقًا أخرى عدة كمنع تعدد الزوجات، ومنح حق الطلاق، والحق في التعليم، والحق في العمل، كانت بمثابة تحولات ثورية في وضع النساء في ذلك الوقت في العالم العربي، ما جعل المرأة في تونس عنصرًا فاعلًا في المجتمع، ولكن هذا التحرر الأكثر إشعاعًا في العالم العربي والقارة الأفريقية لم يكن كافيًا لحماية المرأة التونسية من العنف سواء داخل محيط الأسرة أو خارجها، فقد ظلت النساء طيلة عقود تحت تأثير مفارقة جمعت بين التحرر من جهة والتمييز والعنف من جهة أخرى، وهو ما ساعد على ظهور جمعيات نسوية تسعى للنضال في سبيل ضمان حقوق المرأة التونسية والعمل على تحقيق مطالبها، من خلال المطالبة بإصلاحات في "مجلة الأحوال الشخصية" وصياغة قوانين في صالح المرأة خاصة في مجال المساواة مع

الرجل، والتي كان من أبرزها "المنظمة التونسية للنساء الديمقراطيات"، والتي سنسعى من خلال هذه الورقة إلى إبراز دورها في النضال من أجل حقوق المرأة التونسية.

1- نسوية الدولة: مجلة الأحوال الشخصية لعام 1956:

لقد منع الخطاب القومي الحركة النسوية اللينة آنذاك من أن تكون صاخبة حتى الاستقلال، وبشكل غير متوقع تمامًا، لم تكن هناك حركة نسوية أو أي شكل من أشكال التنافس الاجتماعي الذي دعا إلى إصلاحات في قانون الأسرة التونسي بعد أن أصبحت البلاد مستقلة[1]، وعلى الرغم من أن المنظمات النسائية ربما كانت موجودة قبل الاستقلال، إلا أن المرأة التونسية لم تلعب أي دور في إصدار قانون الأسرة الذي دفعهن في النهاية، ومن المفارقات، إلى دائرة الضوء كرموز للمرأة العربية "المتحررة"[2].

اعتقد بورقيبة أنه كان عليه رعاية وتربية النساء التونسيات، اللواتي كن مسؤوليته، وفي الواقع، اعتبر نفسه "أب الأمة"، فقد شعر بالمسؤولية تجاه كل

[1] - Maya Charrad, "Tunisia at the Forefront of the Arab World: Two Major Waves of Gender Legislation", Washington and Lee Law Review, Vol 64 (4), 2007, pp 1513-1527.

[2] - Sarah Gilman, "Feminist Organizing in Tunisia: Negotiating Transnational Linkages and the State' in From Patriarchy to Empowerment: Women's Participation, Rights, and Movements in the Middle East, North Africa, and South Asia". Ed. Valentine M. Moghadam. NY: Syracuse University Press, 2007, pp 97-119.

الشعب التونسي، ولكن بشكل خاص بالنسبة للنساء اللواتي شعر تجاههن بعاطفة كبيرة، واصفا نفسه بأنه "والد تحرير المرأة التونسية"[3].

لم يكن منح المرأة المزيد من الحقوق انتصارًا للنسوية، فقد كانت "مجلة الأحوال الشخصية" جزءًا لا يتجزأ من برنامج بناء الدولة الأكبر، الذي يهدف إلى تطوير دولة مركزية حديثة وتهميش المجتمعات القبلية أو القائمة على الأقارب في المناطق المحلية... كما أن المجموعات السياسية التي كان من الممكن أن تتحدث عن تفسير محافظ للشريعة الإسلامية ومَنعت الإصلاحات فقدت كل النفوذ السياسي في ذلك الوقت بالذات[4].

إن الإصلاح الذي خطط له "بورقيبة" لم يكن مدفوعًا بدوافع نسوية والمساواة بين الجنسين، بل كان مدفوعًا بأجندة قومية، حيث أراد أن تشارك المرأة بشكل كامل في بناء الدولة القومية المستقلة الجديدة ذات السيادة وألا تكون عائقًا في ظل حكمه[5]، ولذلك فقد كانت الجمعية النسائية القانونية الوحيدة هي "الاتحاد الوطني للمرأة التونسية" التابع للدولة، وأصبحت الناشطات اللاتي ناضلن من أجل الاستقلال ودعم "بورقيبة" خلال سنواته الصعبة أعضاء فاعلين في "الاتحاد الوطني للمرأة"، كما اعتمد أعضاء هذا الاتحاد كليًا على الرئيس، حيث

[3] - Raoudha Kammoun, "NGO's and Women's Righte in Tunisia: the case of ATFD". In: Non-State Actors in the Middle East, London: Routledge, 2013, p 56.

[4] - Maya Charrad, Op.Cit, p 1518.

[5]- إلهام المرزوقي، الحركة النسائية في تونس في القرن العشرين. تونس: دار سيناترا، 2011، ص 22.

أصبح التنظيم يُعرف باسم "منظمة بورقيبة"[6]. وبذلك لم يكن لدى الاتحاد استقلالية وكان مؤيدا للحكومة، وتراوحت أنشطته من الرعاية الاجتماعية والتعبئة إلى تحديد النسل، وبذلك كان الاتحاد قد أمّن سيطرة الدولة على التنظيم النسائي الرسمي وحافظ على نسوية الدولة المتجانسة حتى السبعينيات.

قدمت "مجلة الأحوال الشخصية"، التي تم تعديلها في كثير من الأحيان تشريعات رائدة، حيث وفرت مزيدًا من الحماية للمرأة التي تتمتع بحقوق قانونية[7]، لكن وضعها، مع ذلك، ظل دون المستوى وحافظت على عدم المساواة بين الجنسين، ومع حقوق أكبر للزوجات في ما يتعلق بالوصاية، حيث كانت هذه الإصلاحات "الصديقة للمرأة" ثورية في العالم العربي في الخمسينيات من القرن الماضي، ومع برامج التعليم الضخمة والتعليم الإلزامي للبنين والبنات من جميع مناطق البلاد وجميع الخلفيات الاجتماعية، نشأ بعض الوعي للاعتراض على أوجه القصور في "مجلة الأحوال الشخصية" من خلال أصوات وحركات النساء التي ظهرت وتطورت في أواخر السبعينيات[8].

وفي عام 1978 تم إنشاء نادي ثقافي يحمل اسم نادي "الطاهر حداد" جمع الطلاب في البداية، حيث وضع ميثاقا يتضمن أهدافًا مثل دعم النساء للمشاركة بنشاط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتمكينهن من محاربة

---

[6] - Arfaoui, Khedija , "The Development of the Feminist Movement in Tunisia 1920s-2000s". The International Journal of the Humanities. Vol 4 (8). Melbourne, Australia, 2007, pp 53-60.

[7]- هند أحمد زكي، "المسألة النسوية في مصر وتونس قبل وبعد الربيع العربي". صحيفة الشروق المصرية، عدد يوم 11 ديسمبر 2015.

[8] - Maya Charrad, Op.Cit. P 1519.

القوالب النمطية والممارسات الاجتماعية المتحيزة جنسانياً، ثم انضم إليه محامون وفنانون وصحفيون، وانضمت أكاديميات للالتقاء بانتظام لإجراء مناقشات ساخنة[9].

كان لأنشطة النادي دور مهم في تطوير الحركات والجمعيات النسوية المستقلة التي أصبحت قانونية رسميًا في عام 1989 (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية المرأة التونسية للتنمية والبحث)، فقد قامت هذه الجمعيات بنشاط كبير، وأطلقوا على أنفسهم اسم "بنات الطاهر حداد" وطوروا شعورًا بالتضامن[10]، وقامت شبكة غير رسمية من النساء يطلقن على أنفسهن "نساء"، بنشر مجلة شهرية مستقلة ثنائية اللغة تحمل الاسم نفسه في عام 1985، وتناولت قضايا مهمة للمرأة مثل التمييز ضد المرأة، والتمكين الذاتي للمرأة، والنقابات والانتماء للمرأة، ولا سيما الدفاع عن "مجلة الاحوال الشخصية" ضد أي رد فعل عنيف ضد حقوق المرأة.

غير أن هذه المجلة التي حظيت بشعبية كبيرة على الساحة الإعلامية اختفت عام 1987 بسبب غياب الكتابة المهنية والصحافية، وظروف العمل غير الرسمية، وعدم الكفاءة في التنظيم والإدارة، وعدم التماسك بين أعضائها، وقواعد الديمقراطية من خلال السماح لجميع الأعضاء بالحرية المطلقة في اختيار الموضوع والكتابة والتعبير بغض النظر عن اختلافاتهم واختلاف توجهاتهم

[9] - Raouda Kammoun, Op.Cit, p 59.

[10] - Ibid, p 61.

السياسية[11]، واستمرت كل نقاط الضعف هذه وسادت في العمل والمشاريع المستقبلية وكذلك في أنشطة "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، التي أصبحت قانونية قبل أسبوع واحد من يوم المرأة التونسية في أوت 1989، بعد عامين من نهاية حكم "بورقيبة"، الذي أطاح به رئيس وزرائه آنذاك وخليفته "بن علي" في عام 1987[12].

2-فترة "بن علي": قمع واضطهاد

بالاستفادة من الضعف والوضع الاجتماعي والسياسي غير المستقر في آخر أيام "بورقيبة"، تم رفع العديد من الأصوات احتجاجًا على "مجلة الأحوال الشخصية" التي اعتبرت أن الوثيقة ليست مقدسة، وهي الأصوات التي استفادت من بوادر الانفتاح الديمقراطي التي بدأها "بن علي"، والتي سرعان ما تلاشت وتم تطبيق سيطرة الدولة وهيمنتها المشددة على جميع حركات المجتمع المدني والجمعيات المستقلة، فقد كان النظام الجديد مبنياً بشكل واضح وكبير على البيروقراطية.

في عام 1988، قرر "بن علي" اتباع التزام "بورقيبة" ومبادئه في الحفاظ على "مجلة الأحوال الشخصية"، كما قام بإنشاء "كتابة الدولة للمرأة والأسرة" في عام 1992، وفي عام 1993 أسس وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل، والتي أضيفت إليها فيما بعد شؤون كبار السن.

---

[11]- Neila Zoughlami, " Quel féminisme dans les Groupes-femmes des années 80 en Tunisie". Annuaire de l'Afrique du Nord Tome XXVIII. CNRS, 1989, pp 443-453.

[12]- النساء والجمهورية من أجل المساواة والديمقراطية. تونس: الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، 2008، ص 13.

لقد تم الحفاظ على نسوية الدولة وتعزيزها إلى حد كبير في عهد "بن علي" مما جعل حقوق المرأة الموضوع الرئيسي لسياسته، وباستثناء "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" و"جمعية المرأة التونسية للتنمية والبحث"، وهي الجمعيات النسائية المستقلة الوحيدة، قامت وزارة المرأة بتنسيق أنشطة مختلف المؤسسات الحكومية مثل "الاتحاد الوطني للمرأة التونسية" و"لجنة المرأة والتنمية"، "المجلس الوطني للمرأة والأسرة" الذي تأسس في عام 1992 وتم تعزيزه في عام 1997، بإنشاء ثلاث لجان: لجنة صورة المرأة في وسائل الإعلام، ولجنة تعزيز تكافؤ الفرص للجميع ولتطبيق القانون، ولجنة المواعيد النهائية الوطنية والدولية الخاصة بالمرأة والأسرة[13].

لقد أجرى "مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام للمرأة"، الذي يعمل تحت إشراف وزارة شؤون المرأة وكذلك اللجنة الوطنية للمرأة العاملة، والذي تأسس عام 1991 كجزء من "الاتحاد العام التونسي للشغل" -الخاضع لسيطرة الدولة-، دراسات استقصائية ودراسات تتعلق بالمرأة ومكان العمل[14]، ومع ذلك، لم يتم انتخاب امرأة واحدة في انتخابات "الاتحاد العام التونسي للشغل" وفروعه البالغ عددها 27 في جميع أنحاء تونس منذ عام 1946 لأعضاء اللجنة التنفيذية، على الرغم من أن العديد من المرشحات كن واثقات ويعتقدن

[13] - Raouda Kammoun, Op.Cit, p 62.

[14] - Valentine M. Moghadam, "Towards Gender Equality in the Arab/middle East Region: Islam, Culture, and Feminist Activism". Human Development Report Office. United Nations Development Program, 2004, p 49.

اعتقادًا راسخًا أنه سيتم انتخاب أكثر من واحدة، لا سيما بعد دعم "الاتحاد العام التونسي للشغل" لقانون المساواة بين الجنسين[15].

بالمقابل، يعتقد كثيرون أن الناشطات التونسيات والمنظمات النسائية غير الحكومية كن إلى حد ما أكثر نجاحًا من الناشطات في أماكن أخرى في العمل مع الوكالات الحكومية، غير أن "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" واجهت العديد من الصعوبات خلال فترة حكم نظام "بن علي"، على عكس المنظمات غير الحكومية الأخرى، وهناك بعض الإجماع على أنهن كانوا المنظمة النسوية الرئيسية للحركة النسائية التونسية، حيث شمل مجال مناصرتهن قضايا المرأة بالإضافة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة[16].

كان على ناشطات "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" العمل وتنفيذ برامجهن في جو من السلطة المركزة الغارقة في الجمعيات التي ترعاها الدولة وتلك التابعة للحزب، وواجهت مهمتهن صعوبة خاصة حيث قاموا بدمج أجندة لتحسين حالة المرأة في دولة ديمقراطية، حيث يتم احترام حقوق الإنسان بشكل كامل.

وتهدف الجمعية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز بين الجنسين، والدفاع عن "مجلة الأحوال الشخصية" للوصول إلى المساواة الكاملة بين

15 - John Hursh, "The Tunisian Spring: Women's Rights in Tunisia and Broader Implications for Feminism in North Africa and the Middle East". University of Baltimore Law Review, Vol 46, Issue 2, Article 5, U.S.A: University of Baltimore, 2017, p 281.

16 - Valentine M. Moghadam, Op.Cit. p 50.

الجنسين، وتحويل العقلية الأبوية، وتعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، وأخيراً الاعتراف بالمواطنة الكاملة للمرأة، ولكن ما اعتبرته السلطة الحاكمة غير مقبول هو تدخل "النساء الديمقراطيات" في الحكم وكذلك في القرارات الحكومية، بناءً على مبادئ "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" غير القابلة للتصرف، والمذكورة في مخططهن، والتي تعلن أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وهو ما يستلزم أولاً وقبل كل شيء النضال ضد جميع أشكال التمييز وأيضًا النضال الحتمي من أجل ديمقراطية حقيقية في المجالين العام والخاص[17].

لقد أعلنت نساء الجمعية بصوت عال، أن قضية المرأة وقضية الديمقراطية لا ينفصلان، الأمر الذي أثار استياء الحكومة وأغضب النظام، ولم يتم التسامح مع تدخل أنشطة الجمعية في سياسة النظام واعتُبر تعديًا خطيرًا على القواعد العامة للمنظمات غير الحكومية، حيث وجهت حكومة ومؤسسات "بن علي" العديد من التحذيرات التي تأمر "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" بحصر نشاطها في قضايا المرأة والتوقف فوراً عن إصدار النشرات والتقارير وكذلك نشر المقالات والمقابلات في الصحف الأجنبية التي تدين سياسات وقرارات النظام التي لا تسمح بذلك، واستمرت المواجهة التي أدت إلى إصدار التحذير الأخير الذي نص على أن الناشطات لا يمكن أن يصلن إلى كلا الهدفين وأن عليهن الاختيار، وأنهن إذا أصرين على الاستمرار في العمل كناشطات

[17] - Valentine M. Moghadam, Op.Cit. p 52.

سياسيات إلى جانب دفاعهن النسوي فسيتم اعتبارهن معارضات معاديات، وسيتعرضن لنفس المعاملة التي تلحق بالمعارضة غير الشرعية[18].

لقد كان الصدام مع أصحاب القرار قائما على اختلاف في المبادئ والأهداف، فقد أيدت حكومة "بن علي" وحافظت على التزام "بورقيبة" بدائرة الأحزاب السياسية ونسوية الدولة مع الغياب المتعمد لمشاركة المرأة في إصدار قانون الأسرة أو تحسينه من خلال فرض الاستقلالية، ودفعت المنظمات النسائية التي اختارت هذا النمط من النشاط ثمناً باهظاً، ولم تكن قدرتها على إحداث تغيير في وضع المرأة ذات أهمية[19]. وبينما كانت المنظمات النسائية غير الحكومية تناضل من أجل تكافؤ الفرص بين الجنسين والمساواة في الأجور، أصرت الحكومة على أن المرأة التونسية قد تجاوزت مرحلة المساواة، وكانت رائدة في المرحلة الثورية للشراكة النسائية، وهو الشعار الذي تناولته وسائل الإعلام على نطاق واسع، ويهدف إلى جعل الجميع يؤمنون بمفهوم عهد "بن علي" "المتميز"[20].

وعلى عكس بيانات "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" أنكرت الحكومة وجود العنف القائم على النوع الاجتماعي والاغتصاب والتحرش الجنسي

18 - Association tunisienne des femmes démocrates, "Femmes et République : un combat pour l'égalité et la démocratie". Tunis: Imprimerie Signes, La Charguia, 2008.

19 - Kammoun, Raoudha , "Women and Language in Tunisia". Women in the Middle East and North Africa: Agents of Change, Ed. By Fatima Sadiqi and Moha Ennaji. Routledge UCLA. CMED Series, 2010, P 212.

20 - Association tunisienne des femmes démocrates, Op. Cit, pp 109-110-111.

وسفاح القربى والاعتداء الجنسي على الأطفال، مدعية أن هذه الأوبئة لا يمكن أن توجد في بلد مسلم، ناهيك عن بلد حديث مثل تونس مع وضع المرأة الطليعي[21].

كما سلطت المنظمة الضوء على قضايا غير صحيحة سياسياً، مثل إزالة التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمساواة بين الجنسين في الميراث من خلال نشر العديد من الكتب والكتيبات، وتنظيم المؤتمرات والموائد المستديرة والحلقات الدراسية والدورات التدريبية. وجاءت الانتقادات من مصادر رسمية ألقت باللوم على الناشطات لكونهن متشددات جدا، وكذلك من الناشطات غير الرسميات اللواتي ألقين باللوم عليهن في الخلط بين النسوية والديمقراطية، واتهمتهن بـ "التحول السياسي" و"التسييس المفرط" والمبالغة في تركيز السياسة على قضية أنثوية[22].

ونظراً لتصميمهن على تحقيق أهدافهن، فإن الضغط والمضايقات الرسمية الأكثر قسوة، التي نفذتها الشرطة السرية التابعة لـ"بن علي"، تبعها منع الاجتماعات وإصدار تعليمات للفنادق بعدم تأجير أماكن للمنظمة للمناسبات العامة، ونشر حرس روتيني أمام مقر المنظمة، ومنع الناشطات بين الحين والآخر

[21] - Association tunisienne des femmes démocrates, Op. Cit, pp 110-111

[22] - Ibid, p 111.

من الوصول إلى مكاتبهن وضربهن عندما يظهرن الاستياء، وغالبًا ما كانت هواتفهم و/أو اتصالات الإنترنت مقطوعة عنهم وتم حظر الأموال من الرعاة الخارجيين[23].

3- انتفاضة جانفي 2011: ربيع شتوي إلى حد ما بالنسبة للمرأة التونسية:

سرعان ما تم التخلص من مشاركة النساء في الانتفاضة وصور النساء على أكتاف الرجال التي سافرت حول العالم، وأعادت حركة ضخمة تضم وسائل الإعلام المختلفة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية - ولكن مع مشاركة منخفضة للغاية من النساء - تنظيم السياق السياسي والاجتماعي الجديد للشعب التونسي، وخلال انتخابات "الرابطة التونسية لحقوق الإنسان" في سبتمبر 2011، الشريك القديم لـ"الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، تم انتخاب 5 نساء من أصل 25 عضوًا، وهو الأمر الذي اعتبره الأعضاء غريبا ذلك أن القوائم كانت ذات مشاركة نسائية عالية[24].

كما تراجعت المشاركة الاجتماعية للمرأة، دون أن يلاحظها أحد تقريبا لولا "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" وبعض تقارير المنظمات النسائية حديثة الظهور، والتي حاولت بلا هوادة تذكير وسائل الإعلام والناشطين

[23]- Arfaoui, Khedija, "Women and Education in Tunisia: From Independence to the Jasmine Revolution". Women's Studies North and South International by Valentine Moghadam. Italym: Conference Bellagio Center, 13-17 September 2011.

[24] - Omar Fassatoui, "Women's rights in Tunisia the remaining legal inequalities". Tunisia: Center for Applied Policy Research, 2016, p 03.

السياسيين بمشاركة المرأة في الانتفاضة والتصدي لنظام "بن علي"، من خلال الظهور في البرامج التلفزية والمشاركة في الاجتماعات[25].

ومن اللافت للنظر أنه من بين الشعارات التي سمعها المتظاهرون واللافتات التي رفعها المتظاهرون، لم تتم الإشارة إلى المساواة أو الحقوق بين الجنسين، وبشكل غير متوقع، السؤال الأول والأهم الذي أثير ليس البطالة أو الفقر أو الحرية، لقد كانت قضايا المرأة هي التي أسفرت عن مناقشات ساخنة لا تنتهي ومثيرة للعاطفة، والتشكيك في مجمل قوانين "مجلة الأحوال الشخصية"، حيث رأى الكثيرون أنه يجب أن يتم تعديلها[26].

لقد أصبحت تونس فجأة بلا مشاكل أو عجز آخر باستثناء حالة المرأة التونسية، حيث فاجأت هذه الصورة الجديدة معظم النساء، مما أدى إلى تأسيس العديد من الجمعيات النسوية الجديدة[27]، فقد كان لـ"جمعية المساواة والتكافؤ" التي انبثقت عن صفحة فيسبوك، وقبلت عضوية كل من الرجال والنساء، تأثير كبير على العملية الانتخابية وجعلت أحد أهدافها الرئيسية قانون التكافؤ بين الجنسين، الذي تم سنه في القانون الانتخابي، واختارت جمعية نسائية شعبية أخرى تأسست بعد فترة وجيزة من الانتفاضة (رابطة الناخبات التونسيات)،

---

25 - John Hursh, Op.Cit. p 284.

26 - Sarah Gilman, Op.Cit. p101.

27 - Maaike Voorhoeve, "Women's Rights in Tunisia and the Democratic Renegotiation of an Authoritarian Legacy". New Middle Eastern Studies, Vol 5, 2015, U.K: University of Leicester. p 10.

المساهمة في التحول الديمقراطي من خلال التركيز بشكل أساسي على مشاركة المرأة في الانتخابات كناخبات ومرشحات ومراقبات انتخابات[28].

وإلى جانب هذه الجمعيات الشابة، استفادت "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" للمرة الأولى من تأثير وسائل الإعلام التي لم تكن لها تداعيات إيجابية على الدوام، ونظموا العديد من الندوات الوطنية والدولية ودعوا أعضاء في الحكومة المؤقتة للإشارة إلى التهديدات التي تهدد مكاسب المرأة، وكذلك أسلوب الحياة الحديث في تونس، وبدأ عدد كبير من النساء في ارتداء الحجاب وبعد ذلك النقاب، حيث لم تبق خشية من شرطة نظام "بن علي" بعد الآن[29].

وبشكل منتظم، تصدر "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" تقارير ونشرات للتعبير عن رفضها وإدانتها للممارسات المخالفة لمبادئ حرية الملبس والرأي والمعتقد، وفي 8 مارس 2012 انعقد مؤتمر حول موضوع "دسترة" حقوق المرأة، وأصدر توصيات حول صياغة الدستور، جاء فيها أن تونس تقف عند نقطة تحول، وتطرح مطلبًا لا لبس فيه لـ "دسترة" المساواة بين الجنسين والتي يجب أن يصبح مبدأً أساسياً غير قابل للتفاوض ولا يخضع للمراجعة. لقد طمأن كبار أعضاء حزب الأغلبية الإسلامية (النهضة) الذين يصفون أنفسهم بأنهم إسلاميون معتدلون وكذلك زعيمهم منذ البداية، النساء وكذلك شركائهن الغربيين

[28]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول: مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة-الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس. القاهرة: 09-10 ديسمبر 2012.

[29] - Neila Zoughlami, Op.Cit. p 449.

بأنهم سيختارون دولة مدنية وأن "مجلة الأحوال الشخصية" لن يتم تغييرها، بل "تحسينها"[30].

منذ الانتفاضة، بدأت الصحافة وأجهزة التلفزيون العامة والخاصة في تغطية أنشطة "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" وأصبح العديد من أعضائها معروفين للجمهور، وهو ما لم يكن دائمًا متوافقًا مع الحركة المتصاعدة المحافظة، ومنذ ذلك الحين، تم إطلاق حملة تشهير عنيفة، لا سيما ضد " الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات " للوصول إلى جميع وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية[31]، وقام بعض منتقدي المنظمة الشرسين بنشر الشائعات التي يشجعها ما يسمى ببرنامجهم وأهدافهم النسوية، وتم إصدار مذكرات ونشرات تدين حملات التشهير هذه بانتظام من قبل جميع المنظمات النسائية غير الحكومية، وتدين انتهاك حقوق الإنسان الأساسية وكذلك حقوق المرأة، وتصر على أن أعمال التشهير تجاه ناشطات حقوق المرأة لن تؤدي إلا إلى تعزيز تصميم المنظمات غير الحكومية النسوية للنضال من أجل المزيد من المكاسب في دولة ديمقراطية حقيقية ضمن مشروع ورؤية مجتمع تقدمي وصديق للمرأة[32].

30 - Valentine M. Moghadam, Op.Cit. p 55.

31 - European Parliament: Policy Department Citizens' Rights and Constitutional Affairs- WOMEN'S RIGHTS AND GENDER EQUALITY, «Gender equality policy in Tunisia ". 2012.

32 - Raouda Kammoun, Op.Cit, p 69.

الخاتمة

هناك انطباع عام اليوم بأن العديد من المخاطر لا تزال تهدد مكانة المرأة التونسية، حيث تشعر معظم النساء أنه يجب عليهن البقاء يقظات وعدم التخلي عن حذرهن لأن الوضع حرج على الرغم من الوعود المطمئنة المتكررة للمسؤولين، وهناك أيضا نقص في الوعي بالأهمية الكبيرة للحفاظ على مكانة المرأة بين جيل الشباب وخاصة الشابات، لأن معظمهم لم يسمع أبدًا عن "مجلة الأحوال الشخصية" ويعتقدون أن خطر أي تراجع عن حقوقهم وامتيازاتهم لا يمكن أن يحدث لهم.

كما أن العديد من النسويات والناشطات يعبرن عن الكثير من الأسف اليوم، فقد أدركوا أن عملهم لم ينتقل إلى الأجيال الشابة ولم تكن هناك كتابات أو أدبيات عن الحركة النسوية التونسية ووجهات نظرها واستراتيجياتها، ولم يتم طرح العديد من الأسئلة حول قضايا المرأة مثل الموضوع الديني، والذي تم تجنبه دائمًا باسم العلمانية، وبالتالي ليس لدى النسويات التونسيات إجابة اليوم على أسئلة جيل الشباب الذي يطرح، من بين أسئلة أخرى، سؤالا حول موقف النسوية من المرأة المسلمة. ويمكن ملاحظة غياب الحوار بين الأجيال المختلفة وانحياز المنظمات المستقلة للموضوعات التي يطلبها المموّلون والداعمون، حيث يعتقد الكثيرون أن المنظمات غير الحكومية النسوية.

وبشكل رئيسي استوردت "الجمعية التونسية لنساء الديمقراطيات" القضايا وناقشتها محليًا من أجل مواكبة تعميم قضايا النوع الاجتماعي، متجاهلين خصوصية الحركة النسوية التونسية، حيث لطالما رفضت المنظمة معالجة

موضوع الخصوصيات الثقافية، بحجة أن هذا كان ذريعة النظام للتغاضي عن مطالبه الديمقراطية، غير أنه يجب الاستفادة من مناخ الديمقراطية وحرية التعبير لإقامة علاقة مختلفة مع الدولة، ومن الواضح أن هناك العديد من الأمور المجهولة وما ينتظر المرأة التونسية لا يمكن التنبؤ به بسهولة، ولكن يجب على المنظمات النسائية غير الحكومية أن تأخذ في الاعتبار جميع القوى التقدمية والأقل تقدمية وأن تعيد بناء استراتيجيات جديدة للتواصل مع العلمانيين والإسلاميين.

قائمة المراجع:

أولا/ الكتب:

1- إلهام المرزوقي، الحركة النسائية في تونس في القرن العشرين. تونس: دار سيناترا، 2011.

2-النساء والجمهورية من أجل المساواة والديمقراطية. تونس: الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، 2008.

3- Sarah Gilman, "Feminist Organizing in Tunisia: Negotiating Transnational Linkages and the State". in From Patriarchy to Empowerment: Women's Participation, Rights, and Movements in the Middle East, North Africa, and South Asia". Ed. Valentine M. Moghadam. NY: Syracuse University Press, 2007.

4- Raoudha Kammoun, "NGO's and Women's Righte in Tunisia: the case of ATFD". In: Non-State Actors in the Middle East, London: Routledge, 2013.

5- Neila Zoughlami, " Quel féminisme dans les Groupes-femmes des années 80 en Tunisie". Annuaire de l'Afrique du Nord Tome XXVIII. CNRS, 1989.

6- Association tunisienne des femmes démocrates, "Femmes et République : un combat pour l'égalité et la démocratie". Tunis: Imprimerie Signes, La Charguia, 2008.

7- Kammoun, Raoudha , "Women and Language in Tunisia". Women in the Middle East and North Africa: Agents of Change, Ed. By Fatima Sadiqi and Moha Ennaji. Routledge UCLA. CMED Series, 2010.

ثانيا/ المقالات:

1- John Hursh, "The Tunisian Spring: Women's Rights in Tunisia and Broader Implications for Feminism in North Africa and the Middle East". University of Baltimore Law Review, Vol 46, Issue 2, Article 5, U.S.A: University of Baltimore, 2017.

2- Maya Charrad, "Tunisia at the Forefront of the Arab World: Two Major Waves of Gender Legislation", Washington and Lee Law Review, Vol 64 (4), 2007.

3- Arfaoui, Khedija , "The Development of the Feminist Movement in - Tunisia 1920s-2000s". The International Journal of the Humanities. Vol 4 (8). Melbourne, Australia, 2007.

4- Maaike Voorhoeve, "Women's Rights in Tunisia and the Democratic Renegotiation of an Authoritarian Legacy". New Middle Eastern Studies, Vol 5, 2015, U.K: University of Leicester.

ثالثا/ الدراسات:

1- Arfaoui, Khedija, "Women and Education in Tunisia: From Independence to the Jasmine Revolution". Women's Studies North and South International by Valentine Moghadam. Italym: Conference Bellagio Center, 13-17 September 2011.

2- Omar Fassatoui, "Women's rights in Tunisia the remaining legal inequalities". Tunisia: Center for Applied Policy Research, 2016.

رابعا/ التقارير:

1- Valentine M. Moghadam, "Towards Gender Equality in the Arab/middle East Region: Islam, Culture, and Feminist Activism". Human Development Report Office. United Nations Development Program, 2004.

2-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول: مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة-الخبرات المقارنة لمصر وليبيا وتونس. القاهرة: 09-10 ديسمبر 2012.

3- European Parliament: Policy Department Citizens' Rights and Constitutional Affairs- WOMEN'S RIGHTS AND GENDER EQUALITY, «Gender equality policy in Tunisia ". 2012.

خامسا/ الصحف:

- هند أحمد زكي، "المسألة النسوية في مصر وتونس قبل وبعد الربيع العربي". صحيفة الشروق المصرية، عدد يوم 11 ديسمبر 2015.